لاحقة التاء في المصادر وجموع التكسير

محمد أمين الروابدة*

ملخص

تحدث العلماء قديماً وحديثا عن التاء ، وزيادتها أولاً ووسطاً وآخراً، كما تحدثوا عن إبدالها ، وهل هي تاء في أصل الوضع أم هاء ؟، وعن دلالتها على التأنيث قياساً على باقي أخواتها من علامات التأنيث ، وكثرة اضطرابها، وتخالفها، وعدم دلالتها على الأنوثة في أصل الوضع ، وعن معانيها ، وأوسعوها بحثا وتنقيباً ، وألفوا في ذلك كتبا وعملوا فيه أبحاثا ، إلا أن كلامهم جاء خلوا من الحديث عن أسباب إضافتها إلى جموع التكسير والمصادر على وجه الخصوص إلا قولهم إنها بدل من حذف حرف المدّ لذلك رأيت أن أفرد هذا الحديث للوقوف على الأسباب التي ألحقت من أجلها التاء في هذين النوعين من الكلم دون غيرهما ظنا مني أن ذلك يضيف إلى جهود من سبقني شيئاً ما عن هذا الصوت الذي يعد من أكثر أصوات العربية دورانا في أبنية الكلم العربي.

Abstract

Scholars , old and new have talked about the ta' and its addition at the beginning, middle and end of a word. They , also talked a bout its replacement, and whether it is a ta' in the origin of placing or a ha. They talked a bout its indication to femininity in accordance to the rest of the femininity indicators, its great perturbation in placing , its inconsistency , and its inability to indicate femininity in the origin of placement, and a bout its meanings . They did many researches and inquiries in it, and a bout that they wrote many books and did many papers.

But their writings lacked anything about the reason it was 'added the ' broken plural and verbal nouns especially, except when they say it is a replacement for the ommission of the ' madda. For this reason

* قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة مؤتة.

قدم بتاريخ ١٩٩٨/٦/٢٧، قبل بتاريخ ١٩٩٨/١٠/٣١

I think it appropriate to write this paper and to stand upon the reasons that the 'ta' has been added to these two types of speech and not others. I believe that this will add to the effort of my predecessors something a bout the sound which is regarded as one of the most movable sound in the building of the Arabic Speech.

تمهيد

وصف صوت التاء (١)

التاء صوت لثوي أسنانى انفجاري شديد مهموس يقف الهواء عند النطق به وقوفاً تاما، وينتج عن هذا الوقف أن يحبس الهواء ، ثم يطلق سراحه فجأة، فيندفع محدثا صوتا انفجاريا ، يقول ابن عصفور (٢) «ومن بين طرف اللسان، وأصول الثنايا مخرج الطاء والدال والتاء».

ولا فرق بين صوت التاء وصوت الدال سوى أن التاء مهموسة والدال نظيرها المجهور ، ففي تكَوُّن التاء لا يتحرك الوتران الصوتيان بل يتخذ الهواء مجراه في الحلق والفم حتى ينحبس بالتقاء طرف اللسان بأصول الثنايا العليا، فإذا انفصلا. انفصالاً فجائيا سُمع ذلك الصوت الانفجاري (٣).

وعلى الرغم من التقاء صوت التاء مع الأصوات الثلاثة الأخرى وهي: الطاء والدال والضاد في المخرج إلا أنها تنفرد عنها في أنها من أكثر الأصوات العربية اضطرابا وتخالفاً (٤) ودورانا في أبنية الكلم العربي (٥).

١- لاحقة التاء في المصادر :

أ- مصدر الفعل المثال الواوي:

يأتي مصدر الفعل المثال الواوي على أمثلة مختلفة (٦) يهمنا منها ماحقته التاء في آخره ، فقد جاء في الغالب على وزن «فِعْلَة».

وقد نص القدماء (٧) على أن المثال الواوي إذا كان مصدراً على وزن «فِعْلَة» فإن فاءه تحذف لسببين : أن الواو محركة بالكسرة ، والكسرة تستثقل عليه ، والآخر: أن هذه الواو تحذف في مضارعه والمصدر يعتل باعتلال فعله ، ويصح بصحته ويعوض عنها بالتاء آخر المصدر ، يقول سيبويه (٨) « فأما

فعْلَة» إذا كان مصدراً فإنهم يحذفون الواو منها كما يحذفونها من فعلها ؛ لأن الكسر يستثقل في الواو، فاطرد ذلك في المصدر ، وأشبه الفعل »، وإلى مثل ذلك ذهب المبرد (٩) وابن جني(١٠) وابن عصفور (١١) وابن يعيش(١٢).

أما عن حركة فاء المصدر «الكسرة» فقد نقلت الى الموضع التالي للفاء ، وسوّغ ذلك أمران: أن العربية لاتبدأ بحركة ، والآخر: أن عين المصدر ساكنة (١٣).

ويبدو لي أن التاء ليست عوضا من ذهاب صوت «الواو» وإنما أُلحقت بالمصدر إلحاقاً لدلالة صوتية محضة، صحيح أن بعض الأمثلة التي حذف منها فاء الكلمة يلحق آخر الاسم المحذوف تاء لكن الأمر لا يقتصر على حذف الفاء ، فقد تحذف العين ، وقد تحذف اللام -كما سنرى بعدُ- ويلحق آخر الاسم المحذوف ، أو الجمع المحذوف التاء ، والذي سوغ لي هذا التوجة مايلي:

١- أن التاء لو كانت عوضا من ذهاب الواو لما جمع بينهما فقد ساقت كتب اللغة روايات متعددة جمع فيها بين الواو والتاء ، أي : بين العوض والمعّوض ، منها:

أ- ما حكاه أبو علي (١٤) في أماليه مروياً عن الجرمي من أن بعض العرب تخرجه عن الأصل فيقول « وِعْدَة» بالإبقاء على التتابع الذي حذفت من أجلة الواو (وِ) .

ب- ما ذكره سيبويه في قوله تعالى (١٥) «ولكل وجهة هو موليها» من أن بعض العرب تبقى على هذا التتابع فيقول : وِجْهَة في جِهة ، ووِلْدَة في لِدَة (١٦) مما يعني أن هذا الأمر قد اتخذ طابعاً تمييزيا(١٧).

ج- ماذكره سيبويه (١٨) في قوله «لو بنيت اسما من «وعد» على فعْلَة قلت : «وعدة» وهذا يعني : أن هذا التتابع - بصرف النظر عن مدلول الكلمة التي ينضوي تحتها - يمكن أن يؤتى به للدلالة على معنى مُراد.

د- ذكر ابن منظور (١٩) في مصدر وفد: وفادة.

هـ- نسب ابن منظور (٢٠) إلى الفرّاء نصاً في مادة : وعد، قال فيه « وقال الفرّاء : وعدت عِدَة ويحذفون الهاء إذا أضافوا وأنشد:

إن الخليط أجَدُّوا البَيْنَ فانجردوا وأخلفوك عِدَ الأمر الذي وعدوا

أراد : عِدَة الأمر ، فحذفت الهاء عند الإضافة».

ففي الوقت الذي يربط فيه الفرّاء حذف التاء بالإضافة وهو ملمح يدل على عمق في التحليل اللغوي لو وُظف توظيفا يتمشّى مع مدلول حذف التاء- نراه لا يخرج عن دائره القدماء في أن التاء منوية لأنها عوض من حذف الواو ، وأن الشاعر أراد : عدَة الأمر ، دون النظر إلى أن الإضافة في مثل ذلك قد تكون مغنية عن الحاق التاء، إذا أخذنا بالاعتبار أن الحاق التاء جاء للإبقاء على بنية المصدر أو الاسم الذي تلحق به على زنة الثلاثي وعدم التفريط بالحد الأدنى لهذه البنية ، وهذا لا يمنع من التزيد عليه ، كما رأينا في مصدر وفد : وفادة ، وكما هو معلوم فإن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد فكأن الإضافة هي المانعة من التفريط من الحد الأدنى لبنية الاسم فجاءت مُكْمِلةً له ومُغنية عن إلحاق التاء.

ب- مصدر وزني «أفعل» و «استفعل » من الأجوف (٢١).

يأتي مصدر (أفعل) قياساً على وزن (إفعال) فتقول في الصحيح : أكرم إكراماً أفإذا كان أجوف نحو: أقام وأخاف وأبان فإن مصدره يأتي على : إقامة وإخافة وإبانة يستوي في ذلك اليائي والواوي ، والأصل فيه: إقْوَام وإخْوَاف وإبيَان، قياساً على مامَرَّ من الصحيح إلا أن مصدر الأجوف أُعِلّ - كما يقول القدماء -لإعلال فعله في : أقام يقيم ، وأصله : يُقوِم.

وكان إعلال مصدر الأجوف بنقل حركة العين - كما يقول العلماء -- إلى الفاء ثم قلبت العين ألفا لتحركها في الأصل ، وانفتاح ماقبلها الآن ، أي أن فيها إعلالاً بالنقل والقلب ، فالتقى ساكنان على حدّ تعبيرهم ، فأصبح المصدر: إقا ام ، فحذفت إحدى الألفين على الخلاف المشهور بين الأخفش وسيبويه (٢٢) وعوض من المحذوف تاء أخر فقيل : إقامة إخافة ، إبانة ، وأجاز سيبويه (٢٣) عدم التعويض مستدلاً بقوله تعالى: « وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة »(٢٤).

أما الفرّاء ، فقد أجاز حذفها -أيضا - بشرط الإضافة كقوله تعالى السابق، لأنه عدّ الإضافة عوضاً من التاء . وهو أولى كما يقول الرضي (٢٥) ؛ لأن السماع لم يثبت إلا مع الإضافة».

ففي الوقت الذي أتفق فيه مع القدماء في البنية غير المستعملة لأصل الفعل الأجوف ومصدره قياساً على الصحيح من الأفعال وقولهم : إن إجازة أصلها : إجوازة، واستجازة أصلها : استجوازة إلا أنني لا أميل إلى تعليلهم قلب الواو ألفا ثم حذفها لالتقاء الساكنين ، ولا في أن التاء عوض من حذف الواو التي انقلبت ألفا.

ويبدو لي أن تعليل ذلك على النحو التالي، الأصل في إقامة : إقْوَامة كما قال القدماء ، ثم حذفت الواو كلّيا ؛ لأن نظام الأصوات في اللغة العربية ينفر من التقاء صوتين مزدوجين (وَ) فيعمد

في حال التقائهما إلى حذف الصوت المسبب في هذا الازدواج أي حذف صوت (و) ثم يعوَّض عنه بمدٍ حركته فتصبح الفتحة حركة طويلة من جنسها أي (ألف) فيلتقي صوتا مدٍّ طويلان في الكلمة هكذا (إقا ام) ولما كانت اللغة العربية تنفر -أيضا - من التقاء صوتي مدٍّ طويلين تعمد إلى حذف أحدهما ، ويبدو لي أن المحذوف هو الصوت الذي كان في الأصل حركة قصيرة بعد عين المصدر وليس الصوت الذي جيء به للدلالة على المصدرية ، مُتفقاً بذلك مع الأخفش (٢٦) وعند حذفه يستوي المصدر مع فعله في عدد الأصوات وفي الحركة والسكون حيث تكون صورتهما واحدة . فأضيفت لاحقة التاء للتزيد الصوتي وليس عوضا من ذهاب العين أو ألف المصدر كما ظنوا.

وهو الأمر نفسه الذي حدث في مصدر الفعل الأجوف على وزن استفعل » قياس واحد مُطرد ؛ لأن كليهما ينضويان تحت الفعل الأجوف المزيد.

إنّ اقتصار الفرّاء في حذف التاء - أي عدم التعويض عن الحرف المحذوف -في حال الإضافة فقط له ما يبرره . فكأنه رأى أن الإضافة كافية من التزيد بالتاء كما حدث في مصدر الفعل المثال ، فاقتصر عليها وهذا ما يؤكد أن التاء لم تلحق هذه المصادر عوضا من ذهاب التاء وإنما كان وجودها تزيداً صوتيا يفرق به بين الفعل ومصدره ، وهو في وزن مصدر استفعل واضح حيث لا نستطيع أن نميّز بين فعله ومصدره صوتيا إلا بوجود لاحقة التاء ، فكما أن الإضافة تمنع التزيد الصوتي ، كذلك الإضافة تمنع هذا التزيد والاقتصار على أحدهما كافٍ.

ج- مصدر وزن «فَعّل»:

نص القدماء (٢٧) على أن وزن «فَعّل» إذا كان صحيحاً فإن مصدره يأتي قياساً على وزن «فعّال» كقوله تعالى « وكذّبوا بآياتنا كِذّابا» (٢٨) وروي عن الفرّاء أنه قال (٢٩) « سألني أعرابي فقال: أَحِلاّق أحَبُّ إليك أم قِصّار».

وأشاروا إلى أنه على الرغم من قياسه إلا أنه اطّرد في وزن «تفعيل» دون «فِعّال» حيث جُعِلَتْ تاء التفعيل عوضا من عين «الفعّال»(٣٠).

أما إذا كان ناقصا (٣١) أو مهموزاً نحو عزّى وخَطّأ فإنه يأتي على وزن «تَفْعِلَة» جعلوا التاء عوضاً من تثقيل العين والياء في «تفعيل» بدلاً من الألف التي قبل الآخر في « فِعّال».

كما نصوا على عدم جواز حذف التاء اللاحقة في «تَفْعِلَة» كما يجوز في « إقام الصلاة» لعدم سماعه . (٣٢).

لأن الثقل حصل به، ثم زيدت الهاء التي تحولت في درج الكلام إلى تاء أولا لبيان الحركة وللموازنة الصوتية ثانيا ، وليس تعويضاً كما نص عليه القدماء فأصبحت «مُفاعلة» وحسن زيادتها مجانستها للفتحة التي ينتهي بها المصدر نطقاً ومخرجاً .

و- مصدر الفعل الرباعي المجرد.

الفعل الرباعي المجرد إما أن يكون مضعفاً أو غير مُضَعّف فان كان مُضعفاً فإن مصدره يأتي على وزنين قياسيين هما: فَعْلَلَة وفعلال ، قالوا في زلزل: زلزلة وزلزال .... وإذا كان غير مضعف فإن مصدره اللازم هو «الفَعْلَلَة» دون الفعلان ، نحو : دحرج دحرجة» ولم يسمع دحراج.

وأشار القدماء (٤٥) إلى أن التاء في (فَعْلَلَة) هي عوض من الآلف التي في (فعلال) يقول سيبويه(٤٦) « وإنما ألحقوا الهاء عوضاً من الألف التي تكون قبل آخر حرف وذلك آلف زلزال».

وأشار المبرد إلى مثل ذلك بقوله: (٤٧) «والمصدر اللازم هو «الفَعْلَلَة» والهاء لازمة له لأنها بدل من الألف التي تلحق هذا الضرب قبل أواخرها».

ويبدو لي أن المصدرين أصلان لهذا الفعل ، فقول العرب: زلزال بإشباع حركة الزاي الثانية جاء للتفريق بين المصدر وفعله صوتيا وعندما جيء بلا حقة التاء جيء بها للغرض نفسه وليس أحد الحرفين أولى من صاحبه في أن يكون عوضا عنه، يقول أبو حيان (٤٨) « والمُعَاوَضة ليس معنى تعتبره العرب بحيث تجعل الهاء له بالقصد بل هذه عبارة تكون من النحوي عند رؤية التعاقب في كلامهم ، وإن كان سيبويه قد جرى على مثل هذه الطريقة في الأعواض ، إلا أنه لا يقدح فيه معنى، بل إنما ينبغي أن ينسب الى العرب المعاوضة - اذا كان للتعويض فائدة ، وأيُّ فائدة في إسقاط حرف وزيادة أخر؟».

د- المصدر الصناعي:

يصاغ المصدر الصناعي قياساً بزيادة ياء مشدّدة تليها تاء للدلالة على الاتصاف بالخصائص الموجودة في اللفظة المسوغ منها (٤٩) ، فتقول في مثل : تَقَدم : تَقَدُّميّة وفي عنصر : عنصريّة ، وفي جمهور جمهوريّة (٥٠).

ومصطلح «المصدر الصناعي » لم يكن معلوماً لدى القدماء على الرّغم من وجود ألفاظ صيغت كما صيغ المصدر الصناعي ، استعملها العرب ، ووردت في مولفاتهم المختلفة ، فقد ورد في القرآن الكريم لفظة «الجاهلية» في قوله تعالى (٥١).

«**ولا تبرّجن تبُّرج الجاهلية**» وفي الحديث « إنَّ الرهبانيّة لم تكتب علينا» (٥٢) واستعمل الخليل مصطلح «اللّصوصيّة»(٥٣) وورد عند سيبويه ألفاظ مثل: «التقدّميّة» والجبْريّة (٥٤) وذكر ابن السّراج لفظة التقدّميّة »(٥٥).

صحيح أن الفرّاء في (معاني القرآن) أشار إشارة واضحة إلى كيفية صياغة المصدر الصناعي ، وإلى وزنه الصرفي عندما قال (٥٦) « فما جاءت من مصدر لاسم موضوع فلك فيه الفُعُولة والفُعُوليّة ، وأن تجعله منسوباً على صورة الاسم من ذلك أن تقول : عبدُ بيّن العبوديّة والعبودة والعبديّة». إلا أنه لم يجعل لذلك الذي وضحه مصطلحاً متعارفاً عليه بين العلماء كما أُصطلح على كثير من المصطلحات النحوية أو الصرفية.

أمّا من المحدثين فأول من ذكر مصطلح المصدر الصناعي هو الحملاوي - فيما أعلم - قال: (٥٧) «يصاغ من اللفظ مصدر يقال له المصدر الصناعي ، وهو أن يزاد على اللفظ ياء مشددة ، وتاء التأنيث ، كالحريّة والوطنيّة».

لاحقة التاء في المصدر الصناعي:-

عدّ برجشتراسر التاء التي تلحق المصدر الصناعي للتأنيث قال (٥٨) « ثم نجد تاء التأنيث للذم نحو : إ مّعة . . ولاشتقاق اسم المعنى نحو: الماهيّة ». وكذلك الحملاوي- كما رأينا سابقاً -عند تعريفه للمصدر الصناعي (٥٩) بينما رأى آخرون أن التاء وهي وحدة صوتية مستقلة تؤدي دلالتين مختلفتين في المصدر الصناعي والاسم المنسوب على الرغم من أن صورتهما واحدة ، فالتاء «التي نجدها في لاحقة المصدر الصناعي توصف بأنها تاء النقل من الوصفية إلى الاسمية في حين أن التاء في الاسم المنسوب هي للتأنيث ، ولا يفرّق في النطق بين كلمتي «إنسانية» و «مصريّة» سوى الاعتبار المذكور »(٦٠).

وهو ما ذهب إليه الاسكندري قال : (٦١) « أضافوا إلى ياء النسب تاء النقل من الوصفية إلى الاسمية ليتمحض اللفظ لمعنى المصدر».

أي أنها قرينة تفيد التخصيص الدقيق ، فكأن التاء هي التي حققت معنى المصدرية في الصيغة التي تلحق بها (٦٢).

فهي الركن الأساس في صياغة المصدر الصناعي ، وبدونها لا نستطيع أن نتبين أن هذا الاسم مصدر صناعي أو اسم منسوب إلا من خلال سياق الكلام.

ومنهم من رأى أن السياق إضافة إلى لاحقة التاء هما معا للتفريق بين المصدر الصناعي والاسم المنسوب ، « وأن الكلمة لاتكتسب قيمتها إلا إذا وقعت في سياق مابفضل مقابلتها لما هو سابق لها ولما هو لا حق بها أوبهما معا» (٦٣) وأن السياق له علاقة مباشرة «في تفسير الوحدات الكلامية » (٦٤).

ز- مصدر المرّة:

استخدم القدماء «الواحدة »(٦٥) و «المرّة الواحدة» (٦٦) ومرّة واحدة»(٦٧) و«الفَعْلَة الواحدة »(٦٨) والفَعْلَة (٦٩) .- وهو الوزن الصرفي الدال على صيغة مصدر المرّة - للدلالة على مصدر المرّة ، ولم يرد عندهم ما اصطلح عليه حديثا بـ : مصدر المرّة ، أو اسم المرّة (٧٠).

وعلى الرّغم من هذا الاختلاف في التسمية إلا أنّ مضمون هذه الدلالة لم يختلف فيه أحدٌ من الصرفيين قدماء ومحدثين.

ومصدر المرّة ، يُضَاع من الفعل الثلاثي وغير الثلاثي ليدل على حدوث الفعل مرّة واحدة، وهو يصاغ من الثلاثي قياساً على وزن «فَعْلَة» حيث تقول : جلس جَلسة ، وصاح صَيحة ، يقول سيبويه(٧١) « وإذا أردت المرّة الواحدة جئت به أبداً على «فَعْلَة» على الأصل».

فإذا كان مصدر الفعل منتهيا بلا حقة التاء فإننا نميّزه عن المصدر العادي بإضافة كلمة واحدة» أو ما يشبهها بعد المصدر فتقول في نفخ : نفخة واحدة قال تعالى (٧٢) «فإذا نُفِخَ في الصور نَفْخَةٌ واحدةٌ».

وكذلك في غير الثلاثي ، فإنه يصاغ كما يصاغ المصدر العادي بإضافة لاحقة التاء كما في : احترز احترازة فإذا كان مصدر الفعل منتهيا بالتاء ، فإننا نميزة بوصفة بكلمة واحدة أو مايشبهها ، يقول الرّضي (٧٣) « وغير الثلاثي المجرد تخلّيه على حاله سواء كان رباعيا كدحرجة أو ذا زيادة كانطلاق وإخراج وتَدَحْرُج ، فإن لم تكن فيه التاء زدتها ، نحو : أكرمته إكرامة وإن كانت فيه تاء خلّيتها نحو: عزّيته تعزية ، أي : واحدة، والأكثر الوصف في مثله بالواحدة لرفع اللبس».

ويؤخذ من كلام سيبويه (٧٤) « فاذا جاءوا بالمرّة جاءوا بها على فَعْلَة » كما جاءوا بتمرة على تمر» أن لاحقة التاء جاءت لرفع اللبس فكما يميز بين : تمر وتمرة بالتاء فكذلك هنا ، فهي الركن الأساس في بيان مصدر المرّة سواء اشتق من فعل ثلاثي أو من غير ثلاثي ، وبدونها يقع اللبس بين المصدر العادي ومصدر المرّة ، إذ أغلب الأفعال -كما يقول سيبويه (٧٥) التي على وزن فَعَلَ». يكون مصدرها على وزن «فَعْل» فجيء بهذه اللاحقة للدلالة على مصدر المرّة.

ح- مصدر الهيئة:

مصدر يشتق من الفعل الثلاثي قياساً على وزن «فِعْلَة» ليدل على هيئة حدوث الفعل (٧٦) وهو يستخدم ليبين «سمات الحدث عند وقوعه »(٧٧).

والمصدران: الهيئة والمرّة ، مما انفردت بهما اللغة العربية من دون أخواتها الساميات ، يقول برجشتراسر (٧٨) « وأما وزنا «فَعْلَة» وهو اسم المرّة ، وفِعْلَة» وهي اسم النوع فلا يوجد نظيرهما في كل اللغات السامية».

ومصدر الهيئة كمصدر المرّة حديث النشأة بهذا المصطلح (٧٩) ، فقد استخدم سيبويه (٨٠) مصطلح «الفِعْلَة» للدلالة على مصدر الهيئة ، واستخام المصطلح نفسه: الفرّاء (٨١) والمازني (٨٢) واستخدم المبرد مصطلح الهيئة (٨٣) والحال التي يكون عليها الشيء(٨٤) والحال الدائمة (٨٥) . كما استخدم الرضي مصطلحي الهيئة (٨٦) والنوع (٨٧).

وكما ألحقت التاء في مصدر المرّة لتكون اللبنة الأساس في بنيته ألحقت أيضا بمصدر الهيئة للدلالة نفسها ، فقد جاءت في كليهما للتمييز .

ط- مصادر متنوعة:

أ- المصدر الدال على حرفة.

الغالب في المصدر الدال على حرفة أن يأتي على وزن «فعالة» بإضافة لاحقة التاء في آخره كالصباغة والخياطة والتجارة . . .الخ (٨٨)، واللافت للنظر أن وزن «فعالة» بدون لاحقة التاء يصح جمعا لكلمات كثيرة لاتخضع لقياس معين (٨٩) حيث ياتي قياساً جَمعاً لأوزان منها: فَعْل وفَعْلَة اسمين أو وصفين ، نحو : جَفْنة وجفان وصعب وصعاب . . . و (فَعَل) و (فَعَلة) اسمين نحو جمل وجمال وبقرة وبقار، و(فعْل) و(فُعْل) اسمين نحو : ذئب وذئاب ورمح ورماح و (فعيل) ومؤنثه نحو: كريم وكريمة : كرام. وفعلان ومؤنثه فعلى نحو: غضبان وغضبى :غضاب .

مما يعني أن زيادة التاء آخراً تزيد صوتي يحول دون أن يلتقي هذا المصدر بهذه الجموع في الوزن على الرغم من أن السياق كافٍ في منع الالتباس بينهما.

ب- المصدر الدال على معنى ثابت (٩٠).

يلاحظ أن المصدر الدال على معنى ثابت يأتي على أوزان كثيرة منها: فَعْل وفِعْل وفُعل وفعوله

وفَعَالة، والأمثلة على التوالي : جَهْل وعِلْم وقبح وبُوسة وقباحه، ويلاحظ في هذا المصدر مايلي:

١- أن هناك ثلاثة مصادر مجردة ومصدرين مزيدين.

٢- أن المصدرين المزيدين نتجا عن طريق تحريك عين المصادر المجردة بحركة مشبعة من جنس حركة الفاء.

٣- أن حركة فاء المصدر إذا كانت كسرة لم تشبع لعدم سماعه.

٤- أن إلحاق التاء بوزن فُعوله جاء على مايبدو تزيداً صوتيا لئلا يلتقي بوزن فُعول الذي هو قياس جمع صيغ كثيرة في اللغة (٩١).

٥- وأن الحاقها بوزن (فَعَالة) أيضا تزيد صوتي حيث الاتجاه الصوتي لهذا الوزن جاء نحو الفتح الذي يقترب من صوت الهاء التي تحولت في درج الكلام إلى تاء.

٢- لاحقة التاء في جموع التكسير:

أ- جموع القلة.

صيغ جموع القلة أربع هي : أفْعُل وأفعال وأفعِلَة وفِعْلة، وكما هو واضح فقد أُلحقت التاء بوزنين منها:

١- لاحقة التاء في وزن « أفْعِلة».

نص القدماء (٩٢) على أن كل ما جاء على وزن : فُعال أو فعال أو فَعال أو فعول أو فيعل يجمع في القلة على «أفْعلة بالحاق التاء في آخره- إذا كان مذكراً وبدونها إذا كان مؤنثاً قالوا في جمع غُراب : أغربة، وقباء : أقبية . وطَعام : أطعمة . وعمود : أعمدة ورغيف : أرغفة ، بينما قالوا في جمع عِناق : أعنُق بدون التاء لأنه مؤنث.

يقول المبرد (٩٣) «واعلم أن فَعالاً وفعالا وفُعالاً وفَعيلا وفعولا ترجع في الجمع في أدني العدد إلى شيء واحد ؛ لأنها مستوية في أنها من الثلاثة ، وأن ثالثها حرف لين، ألا ترى أنك تقول : قذال وأقذلة وغزال وأغزِلة. .».

وعن إلحاق التاء في مذكرها وعدم الحاقها في المؤنث قال سيبويه (٩٤) «وأما ما كان من هذه

الأشياء. . . مؤنثا فإنهم إذا كسّروا على بناء أدنى العدد كسروه على (أفْعُل) وذلك قولك : عناق وأعنق . . . كأنهم أرادوا أن يفصلوا بين المذكر والمؤنث».

مع أن دلالة التأنيث في جمع التكسير موجودة في بنائه سواء أكان فعلاء مُفرده مذكراً أم مؤنثا ، ولذلك جاءت عبارة سيبويه « كأنهم أرادوا» ونص ابن يعيش أن التاء عوض من ذهاب صوت المد قال »(٩٥) وإنما أتوا بعلم التأنيث في الجمع ليكون كالعوض من الزائد المحذوف في الجمع» بينما ذكر الصيمري في التبصرة والتذكرة أن إلحاق التاء هو للدلالة على تأكيد التأنيث في الجمع قال (٩٦) «ولما كان جمع التكسير يحدث في الاسم تانيثاً فقد ألحقت به التاء لتدل على تأكيد تأنيث الجمع».

يبدو أن الحاق التاء له علاقة صوتية بصوت المدّ الذي يلي العين وتَكَوُّن الجمع قبل الحاق التاء . ، إذ إن جميع الأمثلة في المفرد مستوية -كما يقول المبرد - في أنها من الثلاثي وأن ثالثها صوت لين الأمر الذي يمنع من التزيد بصوت لين آخر كما زيد في وزنين من أوزان جموع التكسير وهما: أفعال وأفعلاء، حيث لم أجد في أبنية جموع التكسير التي ذكرها ابن هشام (٩٧) وعددها سبعة وعشرون بناء منها أربعة للقلة وثلاثة وعشرون للكثرة إلا بناءين زيدا في أولهما الهمزة وقبل أخرهما صوت المد (أ) ولذلك فيبدو أن الأصل غير المستعمل في هذا الوزن كان على النحو التالي:

أغرِاب في غُراب

أسْرِاج في سراج

أطعِام في طعام

أعمودِ في عمود

أسرِير في سرير.

فحدث ازدواج حركي مرفوض بين حركة عين الجمع وصوت المدّ الذين يليها فتعمد اللغة في حال التقائهما إلى حذف المسبب في هذا الازدواج وهو صوت المدّ ، الطويل فيصبح الجمع بهذه الصورة.

أغرِب -أسرِج- أطعِم- أعمِد - أسرِرَ

ثم زيدت الهاء (٩٨) التي تحولت في درج الكلام إلى تاء للتزيد الصوتي أو للمعاقبة الصوتية ، بعد حذف صوت المد وذلك للمحافظة على عدد حروف الجمع بعد حذف صوت المدّ وعدم الانتقاص منها. إضافة إلى أن الإبقاء على هذه الصورة بدون إضافة التاء قد يحدث التباساً بينه وبين صيغة

الأمر من الفعل الثلاثي المزيد بالهمزة.

٢- لاحقة التاء في وزن «فِعْلَة»

يأتي هذا الجمع في مفردات لاتخضع لوزن معين بل سمع في ألفاظ أشهر ماتكون في الأوزان التالية (٩٩).

فُعال ، مثل : غُلام وغِلمة فَعال ، مثل : غَزال وغِزلة

فعيل ، مثل : صبيّ وصبية فَعْل ، مثل : ثور وثيرة

فَعَل ، مثل : فتى وفتية

كما قالوا في الجمع نفسه: غلمان وغزلان وصبيان وثيران وفتيان ، ولعدم اطراده قيل إنه اسم جمع لا جمع (١٠٠).

فكأن التاء جاءت تزيداً صوتياً معاقبة لزيادة الألف والنون في بناء الجمع ليس إلا.

ب- جموع الكثرة.

ألحقت التاء بثلاثة من أوزان جموع الكثيرة ، هي : فُعَلة، وفَعَلَة، وفِعَلة.

١- وزن «فُعَلَة».

يطرد في وصف لمذكر عاقل على وزن «فاعل» معتل اللام كقاضٍ وقضاة ورامٍ ورماة، وغازٍ وغزاة (١٠١).

ورأى الجمهور (١٠٢) أن «فُعَلَة» من الأوزان التي انفرد بها المعتل الذي على وزن فاعل لمذكر عاقل وقال بعضهم (١٠٣) إن الأصل في وزنه «فَعَلَة» ككَامل وكَمَلَة وقد جيء بالضمة للفرق بين المعتل الآخر والصحيح الآخر.

ورأى الفرّاء(١٠٤) أن الأصل في هذا الوزن هو(فُعّل)بتضعيف العين كنازل ونُزّل،وأن الهاء التي في غزاة وقُضاة ورُماة جيء بها عوضا مما ذهب في التضعيف كالهاء في إقامة واستقامة،وأنكر السيوطي ذلك ورأى (١٠٥)«أنه ليس مخففاً من (فُعّل)لأن اسم الفاعل المعتل الناقص مُطرّد فيه (فُعَلَة) لا(فُعّل)ولأن أصل قُضاة: «قُضيَة».

ويبدو أن الأصل في مثل : رُماة رَمَيَ بثلاث فتحات قبل الحاق التاء كما قالوا في الصحيح وأن

الياء (١٠٦) وقعت بين حركتين متشابهتين وهما الفتحتان (١٠٧) فحذفت ثم تكوّن من مجموع الفتحتين حركة طويلة من جنسهما وهي الألف ، أي أن الحذف حدث كمايلي:-

ر ـــَ م ـــَ ي ـــَ ر ـــَ م ـــَ ـــَ

فأصبح الجمع بهذه الصورة (رَ ما) و (قَضا) و (غَزا) فأصبحت صورته الصوتية كصورة الفعل ، وللتمييز بينهما ضمت فاء الجمع ثم أضيفت هاء السكت التي تحولت إلى تاء في درج الكلام حيث تنحصر إضافتها في الكلمات ، التي تنتهي بصوت مدّ طويل أو صوت لين قصير (١٠٨) كما رأينا من قبل ومعاقبة لصوت المدّ المحذوف، كما جيء بها لإغلاق المقطع المفتوح إذ تكره العربية الوقف على المقاطع المفتوحة.

٢- فَعَلَةَ : وهو قياسي في كل وصف على وزن (فاعل) لمذكر عاقل بشرط أن يكون صحيح اللام (١٠٩) مثل : قاتل : قتلة ، وكامل ، كملة وساحر : سَحَرَة .

وكما هو واضح فإن الحاق التاء في هذا الجمع جاء كسابقه مُعَاقبةً صوتية لصوت المدّ الذي حذف. ولإغلاق المقطع المفتوح في آخر الكلمة.

٣- فعَلَةَ: وهو قياسي في كل اسم على وزن «فُعْل» بشرط أن يكون صحيح اللام (١١٠) مثل: قُرْط وقِرَطة.

فكما ألحقت بالوزنين السابقين الحقت هنا والفرق هو أنها جاءت هنا تزيداً صوتيا بينما جاءت في الوزنين السابقين معاقبة لصوت المدّ المحذوف كما قلنا.

وبعد، فقد ظهرلنا أن الحاق التاء فيما ألحقت من مصادر وجموع التكسير كان للأسباب التالية:

١- لدلالة صوتية محضة ، إذ غالبا ما يكون ذلك في الكلمات التي تنتهي بالفتحة ، أو بصوت المدّ الألف.

٢- للإبقاء على بنية المصدر أو الجمع الذي تلحقه التاء على زنة الثلاثي ، وعدم التفريط بالحدّ الأدنى لهذه البنية.

٣- التزيد الصوتي ، عندما تستوي زنة المصدر مع زنة فعله أو الجمع مع مفرده في الحركات والسكنات .

٤- أن الزيادة كانت أولاً صوت (هاء) الذي يقترب من صوت الفتحة القصيرة في المخرج ، ثم

تحول إلى تاء في درج الكلام.

٥- أن إلحاق صوت التاء كان- أحيانا -معاقبة صوتية وليس بدلا أو تعويضا عن صوت آخر ، إذ لافائدة تذكر - كما يقول أبو حيان -في حذف صوت وإضافة صوت آخر بدلاً منه.

الهوامش

١- انظر : الكتاب ، ٢/٤٠٥-٤٠٦، وسر صناعة الاعراب ١/١٤٥ وعلم اللغة العام (الأصوات ١٠٠-١٠١.

٢- الممتع في التصريف ٢/٦٧ وفي الأصوات اللغوية ص ٤٨.

٣- المصادر السابقة.

٤- التطور النحوي للغة العربية ص١١٤.

٥- سر صناعة الإعراب ١/١٤٥ وما بعدها.

٦- انظر ذلك في : الكتاب ٢/٢١٨-٢١٩ و ٣٥٨ والمقتضب ١/٨٨-٨٩ والخصائص ٢/٢٨٥ والمنصف ١/١٨٤ والألفات لابن خالوية ص ٤٧ ورصف المباني للمالقي ص١٦٠ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/٨٩ وشرح الملوكي في التصريف ص٣٤١ وشرح المفصل ١/٦١.

٧- الممتع في التصريف ٢/٤٣٠.

٨- الكتاب ٢/٣٥٨.

٩- المقتضب ١/٨٩

١٠- الخصائص ٢/٨٥ والمنصف ١/٢٩١.

١١- الممتع في التصريف ٢/٤٣٠.

١٢- شرح الملوكي في التصريف ص٣٤١.

١٣- المقتضب ١/٨٨

١٤- انظر : شرح شافية ابن الحاجب ٣/٨٩ هامش رقم (١).

١٥- البقرة آية ١٤٨ وانظر تفسير ذلك في : التبيان في إعراب القرآن١/١٢٦.

١٦- الكتاب ٢/٣٥٨ وانظر : الخصائص ١/٣٥١.

١٧- في الأصوات اللغوية . د فاضل المطلبي ٢٦٩.

١٨- الكتاب ٢/٣٥٨ وانظر : المقتضب ١/٨٩.

١٩- مادة «وفد» وقال في مصدر (وجع) -مثلاً - وجعاً ولم يقل وجاعة. والأمثلة كثيرة في هذا الباب، كما قالوا: وهاد ووِسادة وولِادة، ووِعاء، ووِقاية. . . .

٢٠- انظر مادة «وعد» وانظر : البحر المحيط ٦/ ٤٥٩ والأشباه والنظائر ١/ ١٥٨.

٢١- انظر ذلك في : الكتاب ٢/ ٢٤٤ -٢٤٥ والمنصف ١/ ٢٩١ والمقتضب ١/ ١٠٤ والخصائص ٢/ ٣٠٥ والممتع في التصريف ٢/ ٤٩٠ وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ١٦٥ و ٣ / ٣٥١ وشرح المفصل ٦/ ٥٨ و ١٠/ ٧٠ وشرح الملوكي في التصريف ٣٥٥ والمقرّب لابن عصفور ٥٤٦ وشرح المرادي ٦/ ٦٣ وشرح الأشموني ٤/ ٣٢٣.

٢٢- انظر : المنصف ١/ ٢٩١ والخصائص ٢/ ٣٠٥ وشرح الكافية الشافية ٤/ ٢١٣١ والممتع في التصريف ٢/ ٤٩٠.

٢٣- الكتاب ٢/ ٢٤٤ وفي المغني ، « وأما قوله تعالى « وإقام الصلاة» فمما يجب الوقف عنده ، ٢/ ٦١٠ وانظر: الأشباه والنظائر ١/ ١٤٨-١٤٩.

٢٤- الأنبياء ٧٣ والنور ٣٧.

٢٥- شرح الشافية ١/ ١٦٥ وانظر : المقتضب ١/ ٢٤٣ والأصول ٣/ ١٣٢ و،المنصف ١/ ٢٩١ ومجالس ثعلب ١٦٩ والألفات لابن خالوية ٤٧ وشرح المفصل ٦/ ٥٨.

٢٦- قياساً على حذف الياء في «قاضٍ» والياء في (يقضي) عند اسناده إلى ياء المخاطبة ، والواو في (يدعو) عند إسناده إلى واو الجماعة ، أي أن الحذف يكون في بنية الكلمة.

٢٧- الكتاب ٢/ ٢٤٣ والمقتضب ٢/ ١٠٠ والأصول ٣/ ١٣٢ وشرح الشافية ١/ ١٦٤ وشرح المفصل ٩/ ١٥٦.

٢٨- النبأ ٢٨.

٢٩- الخصائص ٢/ ٢٩٠.

٣٠- المصدر السابق.

٣١- شرح الشافية ١/ ١٦٤.

٣٢- المصدر السابق.

٣٣- شرح المفصل ٩/ ١٥٦.

٣٤- شرح الشافية ١/ ١٦٤ وانظر : الكتاب ٢/ ٢٤٥ والأصول ٣/ ١٣٢ .

٣٥- الكتاب ٢/ ٢٤٣.

٣٦- علم اللغة العام «الأصوات» ، ص١٠٠.

٣٧- الكتاب ٢/ ٢٤٣و ٢٤٦.

٣٨-المقتضب ٢/ ٩٩-١٠٠.

٣٩- الكتاب ٢/ ٢٤٣.

٤٠- الكتاب ٤/ ٨٠ هامش رقم (١) من طبعة عبد السلام هارون.

٤١- المقتضب ٢/ ١٠٠

٤٢- المنصف ٢/ ١٧٣.

٤٣- التطور اللغوي للغة العربية ص٦٧.

٤٤- شرح الملوكي في التصريف ص١٥٠.

٤٥- انظر : الكتاب ٢/ ٢٤٥ والخصائص ٢/ ٣٠٢ والأصول ٣/ ١٣٦ وشرح الشافية ١/ ١٧٩ والتسهيل لابن مالك ص ٢٠٦ وشرح المرادي ٣/ ٣٤ وأوضح المسالك ٢/ ٢٦٣.

٤٦- الكتاب ٢/ ٢٤٥.

٤٧- المقتضب ٢/ ٩٥-٩٦.

٤٨- الأشباه والنظائر ١/ ١٥٧-١٥٨.

٤٩- المعجم الوسيط ١/ ٤ والتطبيق الصرفي ص٧٣.

٥٠- انظر : الآسس اللغوية لعلم المصطلح . د. محمود فهمي حجازي ص٥٧ ومابعدها حيث أفرد حديثاً مطولاً مشفوعاً بالأمثله بين فيه اشتقاق المصدر الصناعي من المفردات والتراكيب وإمكانية صياغته من البنية اللغوية أيّا كانت اسماً أو مشتقاً أو فعلاً أو حرفاً أو عبارة، وانظر : المصدر الصناعي في العربية . د. محمد عبد الوهاب شحاته.

٥١- الأحزاب ٣٣.

٥٢- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي ٢/ ٣١٢.

٥٣- العين ٧/ ٨٥.

٥٤- الكتاب ٢/ ٣٤٨.

٥٥- الأصول ٣/ ٢٤٢.

٥٦- معاني القران ٣/ ١٣٧.

٥٧- شذا العرف في فن الصرف ص ٧٣.

٥٨- التطور النحوي ص٧٤ ويقصد باسم المعنى كما هو واضح : المصدر الصناعي .

٥٩- شذا العرف ص٧٣.

٦٠- العربية لغة العلوم والفنون . د. عبد الصبور شاهين ٢٦٨-٢٧٠.

٦١- د. أحمد الاسكندري: الغرض من قرارات المجمع والاحتجاج لها. مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١/ ٢١٢.

٦٢- المصدر الصناعي في العربية ص٥٦ ومابعدها.

٦٣- دروس في الألسنية العامة . د ي سوسير ، ترجمة : صالح الفرمادي وآخرين ، ص١٨٦.

٦٤- اللغة والمعني والسياق . جون لوينز ، ترجمة : عباس صادق الوهاب ص٢٤٢ . وانظر فصل : النص والسياق ٢١٥-٢٤٢ من الكتاب نفسه.

٦٥- معجم العين ٦/ ٢٤٠ والكتاب ٢/ ٢٢٩ و ٢٤٦ ومعاني القرآن للفراء أ ٢/ ٢٨٢ .

٦٦- معجم العين ١/ ١٣٢ والكتاب ٢/ ٢٢٩ والمقضب ١/ ٢٤٣ ومعاني القرآن للفراء ٢/ ٢٧٨.

٦٧- الكامل للمبرد ٢/ ٥٦٥.

٦٨- معجم العين ١/ ١٥٣ والكتاب ٢/ ٢٢٩ ومعاني القران للفراء ٢/ ١٨٦.

٦٩- الكتاب ٢/ ٢٢٩ ومعاني القرآن للفراء ١/ ٤١٦ والمقتضب ٢/ ١٢٥.

٧٠- أبنية الصرف في كتاب سيبويه د. خديجة الحديثي ص٢٢٤.

٧١- الكتاب ٢/ ٢٢٩.

٧٢- الحاقة آية ١٣.

٧٣- شرح الشافية ١/ ١٧٨ -١٧٩ .

٧٤- الكتاب ٢/ ٢٢٩ .

٧٥- المرجع نفسه .

٧٦- التطبيق الصرفي ص٧٤ .

٧٧- المصدر الصناعي في العربية ص٢٩ .

٧٨- التطور النحوي ص٦٧ .

٧٩- أبنية الصرف في الشعر الجاهلي ، د. وسمية عبد المحسن منصور ، ص٤٨ .

٨٠- الكتاب ٢/ ٢٢٩ .

٨١- معاني القرآن للفرّاء ٢/ ٢٧٨ .

٨٢- المنصب ١/ ٩٦ .

٨٣- الكامل للمبرد ٢/ ٥٦٥ .

٨٤- المقتضب ٣/ ١٨٧ .

٨٥- الكامل ٣/ ١٣٦٤ .

٨٦- شرح الشافية ١/ ١٥٢ .

٨٧- نفسه ١/ ١٨٠

٨٨- نفسه ١/ ١٥٣ .

٨٩- التطبيق الصرفي ١١٩ ومابعدها .

٩٠- انظر في ذلك : الكتاب ٢/ ٢٢٣-٢٢٥ والجمل في النحو ص ٣٨٥ .

٩١- التطبيق الصرفي ص١٢٠ .

٩٢- انظر : أوضح المسالك ٣/ ٢٥٤ وشرح المفصل ٥/ ٤٥ وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٤/ ١٨٢٤ .

٩٣- المقتضب ٢/ ٢١٢-٢١٣ وانظر: الأصول ٢/ ٤٤٨، ٤٤٩ .

٩٤- الكتاب ٢/ ١٩٤ وانظر : الأصول ٣/ ٨.

٩٥- شرح المفصل ٥/ ٤٥ وانظر : شرح الكافية الشافية ٤/ ١٨٢٤ .

٩٦- التبصرة والتذكرة ٢/ ٦٢١ وانظر : شرح المفصل ٢/ ٩٨.

٩٧- انظر أوضح المسالك ٣/ ٢٥٤ ومابعدها.

٩٨- يقول غالب المطلبي في كتابه «في الأصوات اللغوية «وثمة مايشير -وإن كان الأمر غير أكيد إلى أن تاء التأنيث في العربية تطورت تطوراً عن الهاء ، ولعل حالات الوقف تدلك على ذلك بعض التدليل.

٩٩- انظر : الخصائص ١/ ٣٧ وشذا العرف ٧٤-٧٥ والتطبيق الصرفي ١١٥.

١٠٠- انظر : المصادر السابقة.

١٠١- انظر : شذا العرف٧٦ والتطبيق الصرفي ١١٧.

١٠٢- انظر : الكتاب ٢/ ٢٠٦ والأشباه والنظائر ١/ ١٤٣.

١٠٣- المصادر السابقة.

١٠٤- انظر: شرح الشافية ٢/ ١٧٦، والأشباه والنظائر ١/ ١٤٣.

١٠٥- همع الهوامع ٦/ ١٠٣.

١٠٦- وكذلك في الواو مثل غَزَوَ.

١٠٧- وهو قياس مُطّرد كما في : باع من : بَيَع. وقال من : قَوَل انظر : الحذف الصرفي في اللغة العربية ص٣٣ ومابعدها . د. محمد أمين الروابدة.

١٠٨- انظر : في اللهجات العربية، د. إبراهيم أنيس ص١٣٧.

١٠٩ التطبيق الصرفي ص١١٧.

١١٠- نفسه ص١١٨.

المراجع

١- **الاسكندري ، أحمد** ، الغرض من قرارات المجمع والاحتجاج لها، مجلة مجمع اللغة العربية، بالقاهرة، ١/ ١٩٣٤.

٢- **الاستراباذي ، رضي الدين محمد بن الحسن**، شرح شافية ابن الحاجب تحقيق : محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبد الحميد دار الكتب العلمية بيروت.

٣- **الأشموني ، نور الدين علي بن محمد** ، شرح الأشموني على ألفة ابن مالك ، تحقيق ، محمد محي الدين عبد الحميد ، دار إحياء الكتب العربية، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٤- **أنيس ، د. ابراهيم** ، في اللهجات العربية ، مكتبة الانجلو المصرية الطبعة الرابعة ١٩٧٣م.

٥- **أنيس، د. ابراهيم** وآخرون ، المعجم الوسيط ، الطبعة الثانية.

٦- **بشر ، كمال محمد**، دراسات في علم اللغة العام «الاصوات» دار المعارف ١٩٦٩م.

٧- **ثعلب ، أبو العباس بن يحيى** ، مجالس ثعلب تحقيق عبد السلام هارون ، دار المعارف بمصر ١٩٦٠.

٨- **ابن جنّي أبو الفتح عثمان** ، سر صناعة الاعراب تحقيق د. حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، الطبعة الزولى ، ١٩٨٥م.

٩- **ابن جنيّ**: الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الكتاب العربي، بيروت.

١٠- **ابن جنّي** : المنصف في شرح تصريف المازني ، تحقيق ابراهيم مصطفى وعبدالله الآمين ، مطبعة مصطفي البابي الحلبي ، الطبعة الأولى ١٩٥٤.

١١- **جوتلف برجشتراسر** ، التطور النحوي للغة العربية إخراج د. رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ١٩٨٢م.

١٢- **الحديثي، د. خديجة** ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه. مكتبة النهضة العربية بغداد الطبعة الأولى ، ١٩٦٥م.

١٣- **الحملاوي ، أحمد** . شذا العرف في فن الصرف ، الطبعة الثانية عشرة ، ١٩٧٥م.

١٤- **أبو حيان ، محمد بن يوسف** ، البحر المحيط ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية.

١٥- **ابن خالويه أبو عبدالله الحسين بن أحمد**. الألفات: تحقيق د. علي حسين البواب . مكتبة المعارف

/ الرياض، ١٩٨٢.

١٦- **دي سوسير**. دروس في الألسنية العامة ، ترجمة صالح الفرمادي ومحمد الشاويش ومحمد عجينة. الدار العربية للكتاب طرابلس / ليبيا تونس ١٩٨٥.

١٧- **الراجحي . د. عبده** ، التطبيق الصرفي ، دار النهضة العربية ١٩٨٤.

١٨- **الروابدة . د.محمد أمين** . الحذف الصرفي في اللغة العربية ، رسالة دكتوراه نسخة المؤلف نفسه.

١٩- **الزجاجي ، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق** ،الجمل في النحو ، تحقيق د. على توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٩٨٤.

٢٠- **ابن السرّاج ، أبو بكر محمد بن سهل** ، الأصول في النحو ، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثالثة ، ١٩٩٦م.

٢١- **سيبوية أبو بشرقنبر**. الكتاب ، طبعة بولاق. وطبعة عبد السلام هارون.

٢٢- **السيوطي ، جلال الدين** ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية ، الكويت ١٩٨٠.

٢٣- **السيوطي** ، الأشباه والنظائر ، دار الكتب العلمية ، بيروت.

٢٤- **شاهين ، د. عبد الصبور** ، العربية لغة العلوم والفنون. دار الاعتصام ، القاهرة، الطبعة الثانية ١٩٨٦م.

٢٥- **شحاته ، د. محمد عبد الوهاب**. المصدر الصناعي في العربية. دار غريب القاهرة.

٢٦- **الصيمري ، أبو اسحاق** ، التبصرة والتذكرة ، تحقيق . د. فتحي أحمد مصطفى، دار الفكر ، دمشق ، ١٩٨٢م.

٢٧- **عبد الباقي ، محمد فؤاد** ، المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي. المكتبة الاسلامية ، استانبول ١٩٨٢م.

٢٨- **ابن عصفور. علي بن مؤمن**، الممتع في التصريف ، تحقيق : فخر الدين قباوه الطبعة الثالثة ، دار الأوقاف الجديدة ، بيروت ١٩٧٨م.

٢٩- **ابن عصفور** ، المقرّب ، تحقيق ، أحمد عبد الغفور الجواري وزميلية ، الطبعة الأولى بغداد ، مطبعة العاني ١٩٧٢.

٣٠- **العكبري ، أبو البقاء** ، تحقيق علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي.

٣١- **الفرّاء ، يحيى بن زياد** ، معاني القرآن ، تحيقيق محمد علي النجار وزميليه ، الطبعة الثانية بيروت، عالم الكتب ١٩٨٠ .

٣٢- **الفراهيدي ، الخليل بن أحمد** ، كتاب العين ، تحقيق : عبدالله درويش. مطبعة العاني، بغداد ، الطبعة الأولى ١٩٦٧م.

٣٣- **لوينز ، جون** ، اللغة والمعنى والسياق ، ترجمة د. عباس صادق الوهان ، طبعة وزارة الثقافة والاعلام . العراق، الطبعة الأولى ١٩٨٧م.

٣٤- **المالقي ، أحمد عبد النور** ، رصف المباني في شرح حروف المعاني تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية دمشق.

٣٥- **ابن مالك ، بدر الدين محمد** ، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، تحقيق : محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ، ١٩٦٨م.

٣٦- **ابن مالك** : شرح الكافية الشافية. تحقيق د، عبد المنعم أحمد هريدي . مطبوعات جامعة أم القرى الطبعة الأولى ١٩٨٢م.

٣٧- **المبرد ، أبو العباس** ، المقتضب ، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة. عالم الكتب بيروت.

٣٨- **المبرد ، أبو العباس** ، الكامل ، تحقيق د. محمد أحمد الدالي ، مؤسسة الرسالة بيروت الطبعة الثانية ١٩٩٣م.

٣٩- **المرادي ، ابن أم قاسم** ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك ، تحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان مكتبة الكليات الأزهرية ، الطبعة الأولى ١٩٧٦م.

٤٠- **المطلبي د. غالب فاضل** ، في الأصوات اللغوية ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ١٩٨٤ .

٤١- **منصور . د. وسمية عبد المحسن** ، أبنية المصدر في الشعر الجاهلي ، مطبوعات جامعة الكويت ١٩٨٤م.

٤٢- **ابن هشام ، جمال الدين** - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، دار إحياء التراث العربي بيروت الطبعة السادسة ١٩٦٦م.

٤٣- **ابن هشام** ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد.

٤٤- **ابن يعيش ، موفق الدين يعيش** -شرح المفصل. عالم الكتب بيروت.

٤٥- **ابن يعيش** شرح الملوكي في التصريف ، تحقيق د. فخز الدين قباوه المكتبة العربية بحلب الطبعة الأولى ١٩٧٣م.